أ.محـمد سحــاري

Strategic Consultant , Grant Strategies

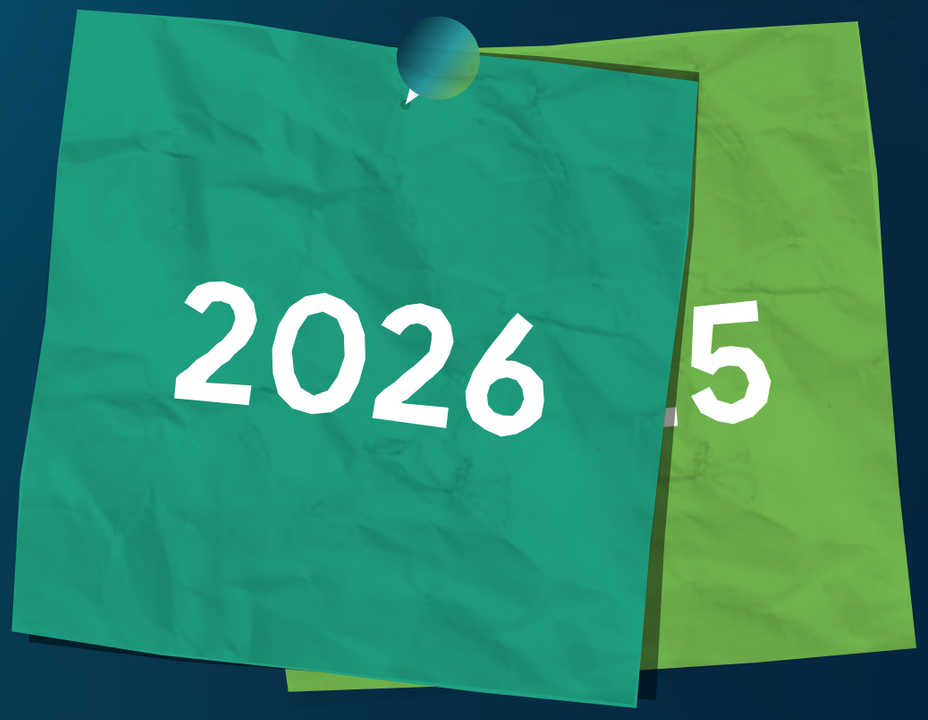

التخطيط للمنح .. لبداية عام تنموية

مع نهاية 2025 وبداية عام 2026،

لــم يعــد الحديث عن المنــح مقتصرًا على كونــه أداة تمويــل مرحلية، إنما أصبح أحــد أهــم أدوات التدخل التنموي الاســتراتيجي القادرة على إحداث أثر مستدام إذا ما أُحسن تصميمها وتوجيهها. فالمنح التنموية اليوم تمثل انتقالًا واعيًا من منطق **"سد الاحتياج"** إلى منطق **"تمكين الفاعلين"**، ومن دعم الأنشطة إلى بناء الحلول.

تقــوم المنح التنموية على توجيه الموارد المالية نحــو معالجة جذور القضايا المجتمعية، عبر دعم البرامج التي تبني القدرات المؤسســية والبشــرية، وتعزز الاســتقلال المالي، وتولد أثرًا قابلًا للقياس والاستدامة. وهي بذلك لا تُقاس بحجــم ما يُنفق، وإنما بعمق التغيير الذي تُحدثه، وبقدرتها على تحويل المســتفيد من متلقٍ للدعم إلى شــريك في التنمية.

ويبــرز هنــا الدور المحوري لـ الجهــات المانحة، التي لم يعــد يُنتظر منها الاكتفــاء بتمويل المبــادرات، إنما قيادة منظومــة منح أكثر نضجًا، تبدأ من تحديد الأولويات التنموية، وتمر بتصميم نماذج تدخل ذكية، وتنتهي بقياس الأثر والتعلم والتحســين المســتمر. فالتخطيط للمنح في المرحلــة المقبلة يتطلب وضوحًا في الغايــة، وجرأة في توجيه التمويل نحو المبادرات الأعلى أثرًا، حتى وإن كانت أكثر تعقيدًا.

أما المســؤولية المجتمعية للقطــاع الخاص، فقد دخلت مرحلة جديدة تتجاوز الحملات الموســمية والصور الذهنية، لتصبح رافعة استراتيجية للتنمية الوطنية. فالمسؤولية المجتمعية الفاعلة في 2026 هي تلك التي تتقاطع مع رؤية المملكة 2030، وتُبنى على شراكات حقيقية مع القطاع غير الربحي، وتستثمر في الإنسان والمؤسسة والبيئة، لا في الأنشطة قصيرة الأجل.

إن التخطيط للمنح التنموية مع مطلع 2026 يســتدعي إعادة طرح أسئلة جوهرية: ما القضية التي نريد إحداث فــرق حقيقي فيها؟ ما نوع التدخل الأكثر فاعلية؟ وكيف نضمن أن المنحة لا تنتهي بانتهاء التمويل؟ الإجابة على هذه الأسئلة هي ما سيصنع الفارق بين منح تُصرف... ومنح تُحدث تحولًا.

وفي هذا الســياق، تصبح المنح التنموية والمسؤولية المجتمعية أدوات استراتيجية لبناء الأثر، لا مجرد بنود مالية في الميزانيات.
المنح الاستراتيجي هو بوصلة حقيقية لتوجيه الموارد نحو تنمية مستدامة أكثر عمقًا ووعيًا.

0551502906 mks1412@hotmail.com Mohammed Sahari